

رحلة التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية

The Journey of Digital Transformation in the Algerian Justice sector

مختار قنيش¹

طالب دكتوراه مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات (LAPDEC)

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر

Mokhtar.kenniche@univ-mascara.dz

أ.د. جيلالي بن عبو

مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات (LAPDEC)

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر

Djilali.benabou@univ-mascara.dz

تاريخ الوصول 2022/03/31 القبول 2022/08/21 النشر على الخط 2022/11/05

Received 31/03/2022 Accepted 21/08/2022 Published online 05/11/2022

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على رحلة التحول الرقمي في القطاعات الحكومية الجزائرية، تحديدا قطاع العدالة باعتباره أحد القطاعات الحساسة ودعمها أساسية في دولة الحق والقانون، من خلال معرفة ما تحقق حاليا من تجارب على أرض الواقع وما سيحسد مستقبلا من مشاريع، استهدافا وتحقيقا لعدالة رقمية (E-justice)، من خلال دراسة ومعرفة الإستراتيجية الرقمية المتبعة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي؛ العدالة الرقمية؛ قطاع العدالة؛ الجزائر

Abstract:

The aim of this paper is to highlight on the journey of digital transformation in the Algerian government sectors, specifically the justice sector, as one of the most sensitive sectors and a pillar of the state of law, by exploring of the current experiences and the future projects, targeting and achieving digital justice (E-justice), and by studying and identifying the used digital strategy.

Keywords: Digital Transformation; E-Justice; the justice sector; Algeria

1. مقدمة:

استهلت البشرية ألفتها الثالثة بزخم وتراكم معرفي وعلمي هائل لم تعرف له مثل من قبل، في كافة النواحي الثقافية التنظيمية، والتكنولوجية، ما جعلها تعيش مرحلة العصر الرقمي بامتياز، ما حتم على حكومات الدول وضع خطط إستراتيجية محكمة ودقيقة تستهدف تقديم خدمات راقية لشعبها تجعلهم يعيشون مستوى الرفاه الرضا والثقة عن الخدمات المقدمة.

في ظل هذه الرهانات الجديدة، قامت الحكومة الجزائرية بإجراء إصلاحات عميقة مست عديد القطاعات وبالأخص قطاع العدالة للقيام بتحول رقمي تكون مخرجاته في مستوى تطلعات المواطنين، تحقيقا لنقلة نوعية وأداء فعال وكفاء تجعل منه مرجعا لباقي القطاعات الحكومية الأخرى للاستفادة من تجاربه ومشاريعه الرقمية وإستراتيجيته المتبعة.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي استراتيجيات التحول الرقمي التي سطرها قطاع العدالة في الجزائر في رحلته الرقمية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الداعمة:

- 1- ما هو التحول الرقمي، متطلباته، عناصره ومراحله؟
- 2- ما هي المشاريع ذات البعد الاستراتيجي لعصرنة قطاع العدالة؟
- 3- ما هي التجارب الميدانية التي حققتها وزارة العدل الجزائرية على المستوى الوطني؟

■ **أهداف البحث**

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

1. تقديم إطار نظري لمفهوم التحول الرقمي وما يرتبط به.
2. معرفة الخطط والاستراتيجيات المتبعة للقيام بمشاريع التحول الرقمي في قطاع العدالة بالجزائر
3. معرفة سياسات وآليات تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية.
4. التعرف على النتائج الفعلية والإنجازات المحققة لبرنامج التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية.

■ **أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوع التحول الرقمي، تحديدا تجاربه، مشاريعه واستراتيجياته المتبعة والذي يعتبر حديث الساعة نظرا لأهميته في إصلاح القطاعات الحكومية وبالأخص قطاع العدالة، الذي يعتبر قطاع حساس وذو تأثير بالغ على حياة الأفراد والمنظمات والدولة بشكل عام، وذلك بالاطلاع على المشاريع ذات البعد الاستراتيجي في مجال عصرنة العدالة التي تستهدف أساسا ترقية أداء مرفق القضاء مواكبة لمستجدات العصر الرقمي.

■ **منهج البحث:** استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي، لأنه الأنسب لطبيعة الدراسة مع إشكالية البحث.

2. الإطار النظري للدراسة:

يعد التحول الرقمي من أكثر المصطلحات رواجاً وانتشاراً حالياً وذلك لتعدد استخدامه ما بين المنظرين والممارسين، سنتطرق في هذا المحور لمفهوم التحول الرقمي، أهدافه، متطلباته، عناصره، مجالاته واستراتيجياته في محاولة لتسليط الضوء على هذا المفهوم.

1.2. مفهوم التحول الرقمي:

تعددت تعريفات التحول الرقمي بتعدد وجهات نظر الباحثين والكتاب، ومن هذه التعريفات:

- يعرف التحول الرقمي بأنه "عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها"¹.
- التحول الرقمي هو عملية انتقالية تحسينية إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات ويوفر قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة المخرجات وتقلل التكاليف .
- التحول الرقمي يتم بناء على الحالة المستقبلية المستهدفة واعتمادا على الحلول الرقمية لتحويل الأنشطة والعمليات بما فيها التنظيمات للاستفادة من تأثيرها المتسارع في المجتمع بهدف تحسين تجربة العميل.
- التحول الرقمي هو إعادة تنظيم أعمال المنظمة بشكل استراتيجي مدروس (بما فيه نماذج الأعمال، الهيكل التنظيمي والموارد البشرية) وتوظيف البيانات والتطبيقات والقدرات الرقمية بغرض تسهيل تجربة المستخدمين، وبالتالي تحقيق فائدة وعائد أعظم².
- إذاً التحول الرقمي لا يتعلق بالتقنية بحد ذاتها، بل يستخدم التقنية المناسبة التي تحقق كفاءة تشغيل أعلى وفعالية إنتاج أكبر كأداة لإعادة تنظيم الأعمال حول تحسين تجربة المستخدمين³.

2.2. أهداف التحول الرقمي:

إن هدف التحول الرقمي هو أن تصبح المنظمة مرنة وقادرة على التعلم وتعتمد على البيانات من أجل صنع قرارات أفضل بسرعة أكبر وقادرة على التأقلم باستمرار مع البيئة المتغيرة. وتمثل هذه الأهداف في:

- 1- خفض التكلفة والجهد والوقت بشكل كبير.
- 2- تحسين الكفاءة التشغيلية والإنتاجية وتنظيمها.
- 3- تحقيق مرونة أكثر في العمل.
- 4- تسهيل طرق العمل والحصول على مخرجات واضحة.
- 5- تسهيل التواصل والقدرة على الحصول على معلومات قيمة.
- 6- خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة.
- 7- قدرة كبيرة في معالجة البيانات والاستفادة منها.
- 8- تحسين جودة الحياة والخدمات.

¹ د. عدنان مصطفى البار، التحول الرقمي كيف ولماذا؟، 2018، متاح على الموقع: <http://awforum.org>، تاريخ آخر زيارة (2022/03/31).

² د. الدهيشي معاذ ، ماهو التحول الرقمي؟ وكيف تحققه؟ دليل إرشادي للقادة الإداريين، وحدة التحول الرقمي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص 01.

³ PTC- Parametric technology Corporation.(2018). Executive Summary :industrie 4.0 Maturity Index, Managing the Digital Transformation. [En ligne] , Available at: <https://www.ptc.com/>

3.2. متطلبات التحول الرقمي:¹

يتم تطبيق التحول الرقمي عبر طيف يشمل التقنيات، البيانات، الموارد البشرية والعمليات حسب التفصيل التالي:

1.3.2. التقنيات:

يتم بناء التحول الرقمي باستخدام منظومة من الأجهزة، البيانات، التخزين والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنية ومراكز معلومات تسمح باستخدام جميع الأصول بكفاءة تشغيلية غير منقطعة. كما يستلزم ضمان مستوى خدمة مناسب لأفراد المؤسسة وعملائها ومورديها عبر فرق مهنية مسؤولة عن إدارة المنظومة التقنية والبنية التحتية للشبكة سواء أكانت هذه المنظومة محلية أو سحابية.

"يجب الحذر كل الحذر مما يسمى بـ"معضلة التقنية"، وهي حين تستثمر مؤسسة بشكل كبير في تطبيق تقنية ما، لتكتشف لاحقاً أنها تضر بتجربة العملاء".

2.3.2. البيانات:

تعتبر البيانات النفط الجديد، لذا يفترض أن تقوم المؤسسات بجهود إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال وذلك لتوفير بيانات نوعية، موثقة وكاملة مع توفير وتطوير أدوات مناسبة للتحليل الإحصائي والبحث عن البيانات والتنبؤ بالمستقبل، كما يجب متابعة البيانات بشكل مستمر لضمان استمرار تدفقها والاستفادة منها بشكل يتماشى مع أهداف المؤسسة وتوقعاتها.

3.3.2. الموارد البشرية:

تُشكل الموارد البشرية جانباً حيوياً يصعب على المؤسسات تطبيق التحول الرقمي بدونها، إذ يتوجب توفير كوادر مؤهلة قادرة على استخدام البيانات وتحليلها لاتخاذ قرارات فعالة، كما يتطلب التخطيط الإستراتيجية وتنفيذها كفاءات تحوز المعارف العلمية والعملية والسلوكية، مع التزام بالتغيير والتطوير التنظيمي.

4.3.2. العمليات:

يجب على المؤسسات إرساء بناء تقني فعال يسمح بتطوير الأداء على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك لضمان التطبيق الأمثل للتحول الرقمي، ويتضمن ذلك إنشاء بناء تقني يتضمن سياسات وإجراءات تغطي كافة نشاطات المؤسسة وعملياتها والتي تكون مترابطة مع التقنيات اللازمة والتطبيقات المطورة والبيانات المعالجة.

4.2. عناصر التحول الرقمي:

عند التخطيط للتحول الرقمي في أي مؤسسة سواء كانت منظمة حكومية أو خاصة، يجب أن تكون المنهجية شاملة بمعنى لو استخدمت المؤسسة أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي فلن تحقق تحولاً رقمياً فعالاً ما لم يواكب ذلك تغيير في نموذج عملها لتفعيل مخرجات التقنية، وأيضاً توظيف خبراء مختصين في التقنية الحديثة وتدريب الموظفين للتعامل مع هذه التقنية بشكل يعطي قيمة مضافة لها، وفوق هذا كله تطوير لحكومة المؤسسة ككل لمواكبة التقنيات عن طريق الانتفاع من مزاياها والحد من مخاطرها قدر الإمكان.²

¹ د. عدنان مصطفى البار، مرجع سبق ذكره.

² د. الدهيشي معاذ، ماهو التحول الرقمي؟ وكيف تحققه؟ دليل إرشادي للقادة الإداريين، مرجع سابق، ص 6-8.

1.4.2. التنظيم المؤسسي:

الطريقة المثلى لتحقيق تحول رقمي ناجح وفعال في المؤسسة هو بناء إستراتيجية شاملة تأخذ في عين الاعتبار التنظيم الهيكلي ككل وتعتمد على إدارة التغيير.

- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي الهرمي للمؤسسة لأن عملية الاتصال تتم بشكل عمودي وبطيء قد تؤخر عملية اتخاذ القرار وحتى الاتصال الأفقي بين الإدارات والأقسام قد يكون صعب لعدم تشارك المعلومات فيما بينها، مما يؤدي لفقدان التركيز على المستفيد وتحسين تجربته. أحد الحلول لهذه المعضلة هو تعيين مدير تنفيذي رقمي **Chief Digital Officer (CDO)** (الفرق الرئيسي بينه وبين المدير التنفيذي التقني هو أنه قائد لتغيير بشكل رئيسي وليس للتقنية بحد ذاتها، في الإدارة العليا حيث يكون مسؤولاً عن عملية تحويل طرق العمل التقليدية وتحسين سير العمل من خلال توليد فرص جديدة وزيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف والأهم من هذا كله التركيز على تجربة المستفيد).

- لدعم عملية التحول الرقمي يجب تبني نموذج تشغيلي تعاوني **Operational Model Collaborative** من خلال تشكيل فرق عمل من جميع الإدارات المعنية بالمشروع أو المنتج، هذا النموذج يخدم المستفيد بشكل مباشر ويزيد من مرونة عمل المؤسسة **Agility**.

2.4.2. نماذج الأعمال:

غيرت الثورة الصناعية الرابعة معالم عالم الأعمال ولازالت تغييرها بسرعة الضوء، نماذج الأعمال التقليدية أصبحت شيء من الماضي، الابتكار والتوظيف الذكي للتقنيات المتاحة أصبح ضرورة ملحة لمواكبة الاقتصاد الرقمي العالمي وليس أمراً اختيارياً والأمثلة كثيرة عن مؤسسات أفلست بسبب الركود والجمود وضعف الابتكار وأخرى ظهرت من العدم بسبب ابتكارها لنموذج أعمال جديد، لكن مهما تعددت نماذج الأعمال وتطور الابتكار فيجب أن تلبي بدرجة أولى احتياجات المستفيد وتُحسن تجربته بل فوق ما يتوقعه وهذه هي القيمة المضافة للمستخدم النهائي وكذلك للمؤسسة نفسها، ولا يكون استخدام التقنية من أجل التقنية نفسها.

يعتمد التحول الرقمي في نماذج الأعمال على الأنشطة الظاهرة خارج المؤسسة - مثل التسويق والاتصال مع المستفيدين (المواطنين)- والأنشطة الداخلية، يجب التفكير في طرق سريعة ومريحة للوصول للمستخدم النهائي لتوفير الخدمات دون اضطرابه للتنقل والاصطفاف لساعات للحصول على الخدمة أو المنتج الذي يريده - هنا تلعب شبكة الإنترنت ومنصات الخدمات الرقمية دوراً محورياً، كما يجب تطوير العمليات الداخلية باستخدام التقنيات الرقمية مثل توظيف الأتمتة في العمليات الروتينية، واستغلال البيانات في اتخاذ القرار، وزيادة كفاءة التشغيل، فالترابط بين الأنشطة الداخلية والخارجية باستخدام التحول الرقمي سيؤدي إلى نموذج عمل ناجح وفعال.

3.4.2. فريق العمل:

لنجاح التحول الرقمي يجب على المؤسسة أن تتبنى عقلية العمل بفرق العمل حتى تحقق أثر التعاضد فيما بين موظفيها، مركزة على ثلاثة مجالات هي:

- جميع موظفي المؤسسة: يجب تطوير القدرات الرقمية لجميع موظفي المؤسسة عن طريق التدريب، التحفيز والتعليم الذاتي، حتى يتسنى لهم استخدام والتحكم في التقنيات الرقمية بشكل سلس، وكذا العمل على أتمتة الإجراءات الروتينية قدر المستطاع للرفع من إنتاجيتهم، وتطوير قدراتهم الذهنية باستمرار وعدم استنزاف الجهد الذهني لديهم.
- الموظفون المتخصصون في تقنيات الإعلام والاتصال: يجب على المؤسسة الاهتمام بموظفيها التقنيين من خلال تحديث معلوماتهم باستمرار عن طريق التدريب وكذلك توظيف المواهب الرقمية المتميزة المتخصصة، كأخصائي البيانات، الذكاء الاصطناعي... الخ، وتسهيل عمليات الاتصال الداخلي والخارجي فيما بينهم باستخدام منصات عمل موحدة تتيح جميع الخدمات.
- فريق التحول الرقمي: في المؤسسات التي لها وعاء كبير من العملاء والمستفيدين يستفيدون من خدماتها يجب أن تستحدث إدارة أو فريق متخصص في التحول الرقمي على مستوى الإدارة العليا يديره مدير تنفيذي رقمي CDO، يعمل فريق التحول الرقمي على مراجعة جوانب عمل المؤسسة وضمان التزامها بعملية التحول الرقمي عن طريق تطوير إستراتيجية شاملة ومفصلة تضمن تحسين تجربة المستفيد، فريق التحول الرقمي يجب أن يكون مبتكر، مرن، متوائم ومتعاون مع جميع الموظفين في المؤسسة.

5.2. مجالات التحول الرقمي: ¹

استناداً إلى الدراسة نشرت في مجلة هارفارد بيزنس ريفيو في نسختها العربية بتاريخ 14 أبريل 2019 تكشف عن الإجراءات التي طبقتها بلدان متعددة حول العالم، ترى أن النهج الكفيل بإطلاق التحول الرقمي على النطاق الوطني يتطلب تصدي الحكومات لثلاثة مجالات واسعة في وقت واحد: القطاع العام (أنشطة الحكومة وعملياتها ونقاط تواصلها مع المواطنين)، المجتمع (السلع العامة والخدمات الأوسع التي يعتمد عليها المجتمع)، والاقتصاد (القوى العاملة و البنية التحتية و المنظومة الأوسع التي تمكن النمو الاقتصادي و تدفعه).

يتعلق التحول الرقمي هنا بتحسين جودة خدمات المعاملات وجعل نماذج التشغيل الحكومية أكثر ابتكاراً وإنتاجية وترشيداً في التكلفة. ويمكن لصانعي السياسة التركيز على ثلاثة أمور هي: خدمات المعاملات الرقمية وربط الجهات الحكومية ببعضها رقمياً والقدرات الرقمية.

1.5.2. خدمات المعاملات الرقمية:

يكمّن جوهر عمل الحكومات في تصميم خدمات معاملات تتمحور حول المستخدم، من التقدم للحصول على جواز سفر إلى تقديم وصية وصولاً بتسجيل معاملة عقارية جديدة. ويمكن تقديم كل ما سبق بالكامل عبر الإنترنت بطرق مبتكرة أكثر، فعلى سبيل المثال، في عام 2009، خصصت الهند أرقاماً تعريفية فريدة مكونة من 12 خانة لجميع السكان اعتماداً على بياناتهم الحيوية في برنامج يعتبر أكبر نظام معرف بيولوجي في العالم مع ما يقرب من 1.2 مليار عضو مسجل. وتعتبر البطاقة التي تضم الرقم الوطني ذاك إلزامية للوصول إلى طيف واسع من الخدمات من فتح الحسابات المصرفية مروراً بالتحقق من ملكية أرقام الهواتف الخلوية وانتهاءً بالوصول إلى الدعم المحلي للوقود والحصص التموينية. وفي عام 2017، أطلقت الهند نظاماً يستخدم تلك الأرقام التعريفية

¹ ربيع أبو شقرا، ميشال غازي الحوري، أندرو آرثر، تحفيز التحول الرقمي على نطاق وطني: المنهجية الشاملة ودور الحكومة، 2019، متاح على الموقع: <https://hbrarabic.com>، تاريخ آخر زيارة (2019/04/15).

مع المصارف وأطلقت تطبيقاً مصرفياً على الهاتف للتجار والمستهلكين، ما سمح بإمكانية إجراء تعاملات غير نقدية من حساب شخص ما في المصرف لآخر مع استخدام بصمات الأصابع للتحقق الأمني. ويتمثل الهدف هنا في جعل الخدمات الحكومية أكثر كفاءة وشمولية، والحد من الاحتيال وسرقة الهوية.

2.5.2. ربط الجهات الحكومية ببعضها رقمياً:

بالإضافة إلى خدمات المعاملات، يحاول صانعو السياسات التأكد من استخدام جميع الهيئات الحكومية لمنصات أجهزة وبرامج مشتركة والتواصل باستخدام الأدوات الرقمية، حيث ينبغي على الجهات الحكومية تبادل البيانات مع بعضها من ناحية، ومن ناحية أخرى إتاحتها عبر الإنترنت لتعزيز الكفاءة والشفافية والابتكار.

ففي إستونيا، على سبيل المثال، يمكن للمسعفين الوصول على الفور إلى التاريخ الطبي للمريض وبياناته الأخرى من المستشفيات أثناء حالات الطوارئ، كما حددت حكومة المملكة المتحدة بشكل مماثل رؤية تسمى "الحكومة كمنصة (GaaP)" تهدف إلى جعل الهيئات الحكومية تتبادل البيانات المشتركة والأكواد البرمجية وخدمات استضافة الويب وحلول الدفع وبرتوكولات الأمان فيما بينها وتعيد استخدامها. وبحلول مارس/آذار 2018، كان هناك حوالي 200 خدمة حكومية متاحة من خلال منصات مشتركة مع تلقي نظام الدفع المركزي في البلاد تحويلات زادت قيمتها عن 53 مليون دولار. كما أنشأت المملكة المتحدة إضافة لما سبق منصة استضافة قائمة على السحابة للهيئات الحكومية التي تطلق خدمات جديدة.

3.5.2. القدرات الرقمية:

سيطلب تحول الحكومات إلى الرقمنة مجموعة مهارات غير تقليدية في جانب كبير منه، مثل تصميم تجربة المستخدم والبرمجة والتعلم الآلي والأمن السيبراني. بالتالي ستحتاج الجهات الحكومية إلى الاعتماد على المتخصصين والمدراء الرقميين والخبراء التقنيين. على سبيل المثال تقوم الحكومة الأميركية بإطلاق برامج توظيف جديدة بهدف تطوير هذه الأنواع من القدرات الرقمية، حيث تعمل تلك البرامج على جذب أفضل الأشخاص والرواد في مجال التقنيات الرقمية إلى القطاع العام. وقد قامت الحكومة على وجه التحديد بتطوير برنامج التوظيف الخاص بها بشكل منهجي ليضم أفضل الممارسات الموجودة لدى شركات التقنية في القطاع الخاص فضلاً عن قيامها بإنشاء فريق جديد من الموظفين الرقميين ذوي الخبرة لإجراء التوعية المستهدفة وتحديد مجموعة متنوعة من المتقدمين المؤهلين. وتركز عملية التوظيف على إنشاء تجربة عالية الجودة للمتقدمين قادرة على منافسة القطاع الخاص من حيث سرعة التوظيف والتقدم وإيصال حالة طلب الوظيفة بشكل سهل لمقدم الطلب.

الجدول (1): مجالات التحول الرقمي: القطاع العام والمجتمع والاقتصاد

القطاع العام		المجتمع	الاقتصاد				
زيادة رضا المواطنين وزيادة الكفاءة وترشيد التكاليف		زيادة الرفاه ونوعية الحياة لكل أطراف المجتمع	زيادة إنتاجية نمو الناتج المحلي الإجمالي ورضا المستهلكين	الأبعاد			
خدمات المعاملات الرقمية		الأفراد المتصلون رقميا	قوى العمل الرقمية	مجالات التركيز			
الهيئات المرتبطة ببعضها رقميا		الأفراد المحميون رقميا	البنية التحتية الرقمية				
السعات والقدرات الرقمية		الخدمات المجتمعية الرقمية	الشركات الرقمية				
التفكير والتخطيط	التشريع	التمويل	بناء البنية التحتية المادة	تطوير السعة الشربة	احتضان البحث والاختيار	الإدارة والتوصيل	أدوار الحكومة

المصدر: تحفيز التحول الرقمي على نطاق وطني: المنهجية الشاملة ودور الحكومة، متاح على الموقع:

<https://hbrarabic.com> تاريخ الإطلاع : 2019/04/15 على الساعة 14:25

6.2 إستراتيجيات التحول الرقمي:

يندرج التحول الرقمي اليوم في كل مكان على جدول أعمال مجالس إدارة المنظمات، وبات يتصدر الخطط الإستراتيجية لكبار الرؤساء التنفيذيين، فقبل انتشار الحاسب الشخصي أو الإنترنت، تنبأ عالم الاجتماع الراحل في هارفارد دانييل بيل بمجيء عصر المعلومات في عمله البارز "مجيء المجتمع ما بعد الصناعي" (**The Coming of Post-Industrial Society**). فالتغير البيئي الناتج في الاقتصاد العالمي، كما كتب، سيرقى إلى مستوى الثورة الصناعية. وفي العقود الأربعة التالية قادت ديناميكيات قانون مور* والتقدم التكنولوجي المرافق في الحواسيب المتناهية الصغر، وقواعد البيانات المترابطة والحواسيب والإنترنت والهاتف الذكي إلى إنشاء صناعة تكنولوجيا معلومات مزدهرة تزيد قيمتها عن ترليون دولار تماما كما كان بيل قد أخبرنا سلفا. ولعل الجانب الأكثر تفردا لهذا الاتجاه التكنولوجي هو أنّ التحول الرقمي يُقاد من الأعلى، بحيث يخضع لتوجيه من الرئيس التنفيذي وهذا شيء جديد¹.

¹ Siebel, T. M. (2017). Why digital transformation is now on the CEO's shoulders. [En ligne]. Available at: <https://www.mckinsey.com/business-functions/digital-mckinsey/our-insights/Why-digital-transformation-is-now-on-the-CEOs-shoulders>

5. لتحقيق تحول رقمي ناجح قدم المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بالتعاون مع الشركة الاستشارية Bain Company خطة عمل مقسمة إلى أربعة مراحل، في كل مرحلة تُطرح عدة أسئلة تساعد القادة (المدرء التنفيذيين) على توضيح معالم الخطة الإستراتيجية بحسب توجه القطاع ومجال العمل¹.

1.6.2. بناء الإستراتيجية الرقمية:

وتعني معرفة أين تتجه المنظمة في المستقبل من خلال طرح الأسئلة التالية وإيجاد الإجابة لها:

- 1- ماهي الأنشطة البارزة في القطاع؟
- 2- ماذا سيكون شكل القطاع بعد 5، 10، 20 سنة من الآن؟
- 3- كيف تتفوق المنظمة في المستقبل الرقمي؟
- 4- كيف ستحقق تقدم رغم عدم وضوح خط النهاية؟

2.6.2. نموذج العمل:

نموذج العمل الذي تبناه المنظمة وما الذي تقوم به، من خلال طرح والإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- هل تركيزنا الرئيسي هو على رغبة المستفيد الحقيقية، وهل المستفيد راضي عمّا نقدمه؟
- 2- هل نستغل الشبكات والأجهزة المتصلة وكذلك البيانات لابتكار نماذج اقتصادية واجتماعية جديدة؟
- 3- هل نبنى الإمكانيات الحديثة ونتخلى عن الإمكانيات القديمة بشكل فعال؟
- 4- هل عملياتنا التشغيلية متسقة مع واجهة المستخدم لضمان سرعة التجاوب والتغيير؟

3.6.2. الممكنات:

يقصد بها الممكنات التي تقود التحول الرقمي، من خلال طرح الأسئلة التالية والإجابة عنها:

- 1- هل لدى المنظمة تصور واضح عن نوع البيانات التي تحتاجها في اتخاذ القرار ودعم الابتكار؟
- 2- أين تقع التقنية في سلم أولويات إدارة المنظمة؟
- 3- هل تدعم العمليات التشغيلية الحالية التحول الرقمي أم تعطله؟
- 4- هل تقوم المنظمة بتطوير القدرات والثقافة لتكون مصدر للتحول الرقمي؟

4.6.2. عمليات التنسيق والتنظيم:

وتعني كيفية إدارة التغيير أثناء التنفيذ، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- كيف تحقق المنظمة الفائدة الأكبر من الاستثمارات الرقمية؟
- 2- هل يوجد مؤشرات أداء واضحة لقياس التحول الرقمي؟
- 3- هل الرؤية للتحول الرقمي موحدة، أم هناك تضارب داخلي؟
- 4- هل قام المدرء التنفيذيين بمشاركة أهداف التحول الرقمي على كافة المستويات؟

¹ د. الدهيشي معاذ ، ماهو التحول الرقمي؟ وكيف تحققة؟ دليل إرشادي للقادة الاداريين، نفس المرجع السابق، ص 11.

3. المشاريع الإستراتيجية للتحويل الرقمي في قطاع العدالة:

يهدف برنامج التحويل الرقمي إلى الرقي بالعمل القضائي، وذلك من خلال توفير الإطار التنظيمي، القانوني والتقني المناسب لمختلف مستعملي مرفق القضاء، من مقدمي الخدمة كالقضاة، الأعوان القضائيين ومساعدتي العدالة ومتلقي الخدمة المواطنين والمتقاضين ومختلف الهيئات العمومية ويستهدف تحسين تجربة المستفيد (**Customer Experience**) والتي تعتبر أحد الأركان المهمة في إستراتيجية التحويل الرقمي.

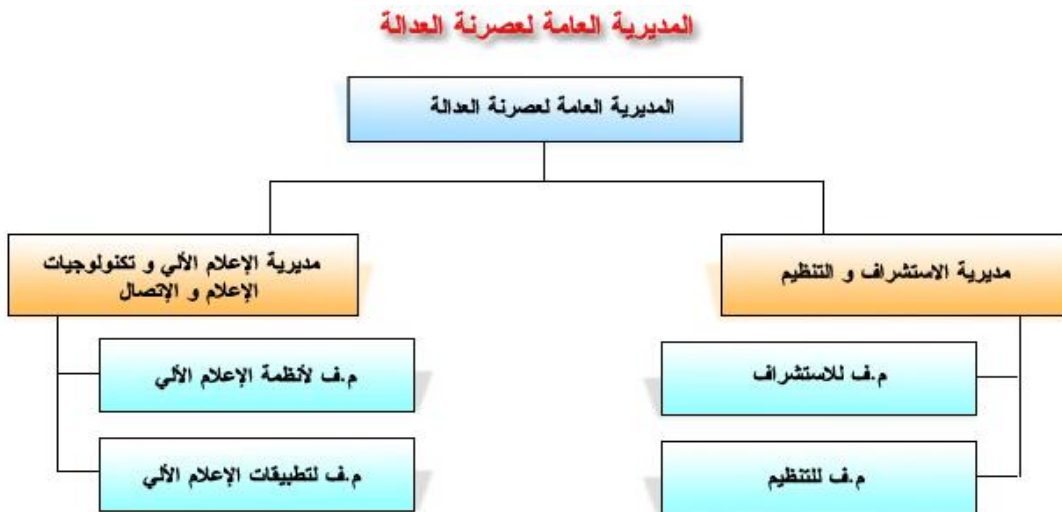
ومما ورد في كلمة السيد عبد الحكيم عكا المدير العام لعصرنة العدالة في هذا السياق، "إن عمل وزارة العدل مرتكز على المبادئ والأهداف المحددة في برنامج الإصلاح الذي بدأه فخامة رئيس الجمهورية عام 1999 وهذا لتوطيد دولة القانون وتحقيق إستراتيجية تعود بالنفع للمواطن، وبالتالي ركز عمل الوزارة على خمسة محاور رئيسية:

1. المراجعة المعمقة للنصوص القانونية
2. تعزيز وتنمية الموارد البشرية
3. تعزيز الهياكل الأساسية القضائية والعقابية
4. إصلاح إدارة السجون
5. عصرنة العدالة".

1.3. الإطار التنظيمي:

عملا بتوصيات لجنة إصلاح العدالة الواردة في تقريرها المقدم بتاريخ 11 جوان 2000، قامت وزارة العدل باستحداث مديرية عامة لعصرنة العدالة في إطار إعادة تنظيم الإدارة المركزية وفق للشكل الموالي:

الشكل 3: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لعصرنة العدالة



المصدر: (موقع وزارة العدل، الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لعصرنة العدالة، www.mjustice.dz)، تاريخ الاطلاع:

10:15 الساعة 2019/04/08

يوضح الشكل أعلاه أن التحول الرقمي في قطاع العدالة لا يتمثل في تزويد الجهات القضائية بالأجهزة والبرمجيات وإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المرفق القضائي، فهو يتعدى مجرد التفكير باستخدام تقنيات المعلومات الشبكية، إذ تمكن هذه التقنيات الحديثة من إعداد قواعد بيانات واسعة، ومن الضروري أن يتم تحويل النواحي التنظيمية والثقافية أيضا من أجل إنجاح هذا التحول الرقمي.

تقوم المديرية العامة لعصرنة العدالة برسم الخطط الإستراتيجية للتحول الرقمي وتتكفل بإنجاز برنامج الإصلاح للوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وسرعة، وتمنح للقاضي ومختلف الشركاء (محامين، محضرين قضائيين، إدارات عمومية... الخ) كل الوسائل التقنية لإتمام مهامهم على أحسن وجه، كما تعكس هذه المديرية الإرادة الحقيقية لقيادة برنامج التحول الرقمي في قطاع العدالة، وقد تمكنت من تحقيق جملة من النتائج تحسب لها، حيث أخذت على عاتقها عصرنة النظام القضائي من حيث تنظيمه وسياره الداخلي وعلاقاته مع المحيط الوطني والدولي، وتكلفت بهذه الصفة بما يلي:

- 1- اقتراح الأعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ومتابعة إنجاز ذلك.
- 2- ضمان ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق والمستندات المستعملة في الجهات القضائية وفي الإدارة.
- 3- ضمان ترقية استعمال أداة الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال¹.

2.3. الإطار القانوني:

شرعت وزارة العدل في سن تشريعات وقوانين جديدة خاصة بعصرنة قطاع العدالة والذي يعتبر سند قانوني لعملية التحول الرقمي، من خلال التحسين المستمر لتجربة المستفيد (تعزيز ثقة المواطن في العدالة، تحقيق السرعة في تقديم الخدمة العمومية تحسين مردودية الخدمة العمومية للعدالة).

دُعِم هذا الإطار بالقانون رقم 03/15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 01 فبراير عام 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، وهو قانون يسمح باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال القضاء، ويتضمن هذا القانون 19 مادة وخمسة فصول تشمل أساسا: (قانون 03/15 الجريدة الرسمية).

الفصل الأول "أحكام عامة": حددت الهدف من قانون عصرنة العدالة.

الفصل الثاني "المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الالكترونية": وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل للمعالجة الآلية والآنية للمعطيات الشخصية لجمهور المواطنين خاصة فيما يتعلق بشهادة الجنسية وصحيفة السوابق العدلية مع ضمان الحماية التقنية لهذه المعطيات، وإدراج تقنية التصديق الالكتروني على الوثائق والمحركات القضائية التي تسلمها وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية.

الفصل الثالث "إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني": تبليغ وإرسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بطريقة الكترونية والاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية.

¹ وزارة العدل الجزائرية، تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، 2019، متاح على الموقع: <https://www.mjustice.dz>، تاريخ آخر زيارة (2019/04/08).

الفصل الرابع " استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية"
 الفصل الخامس "أحكام جزائية": تجريم الاستعمال غير القانوني للتوقيع الإلكتروني.
 3.3. الإطار التقني:

نظرا لخصوصية وحساسية بعض المعطيات والمعلومات والتي من صلاحية مرفق العدالة حفظها أو تسليمها أو إصدارها، فقد تم الحرص والتأكيد على ضمان مستوى عال من الأمن المعلوماتي من خلال إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة.

1.3.3. الشبكة القطاعية لوزارة العدل:¹

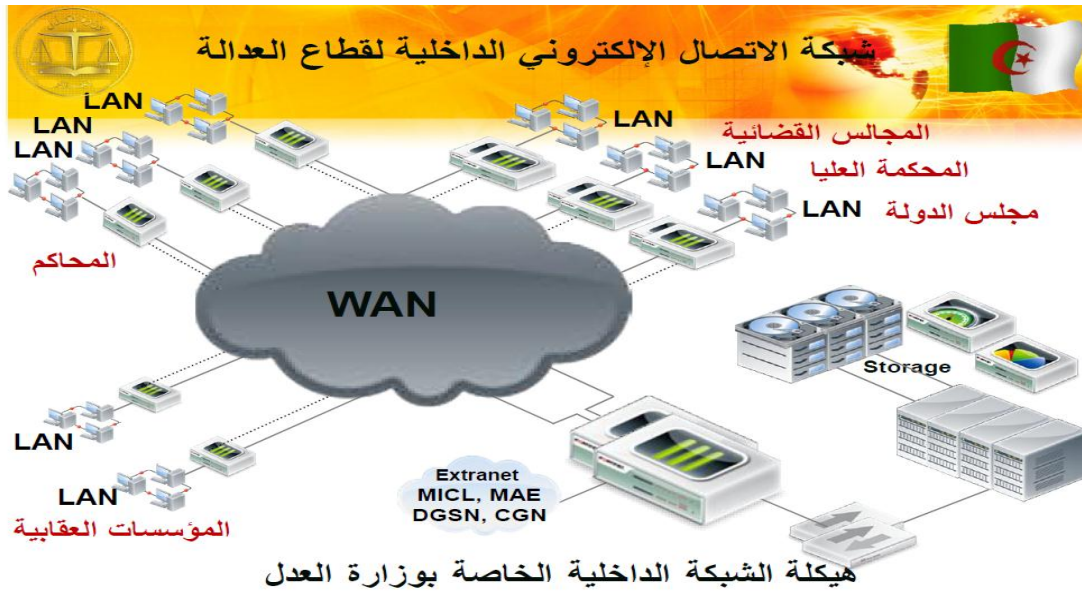
قامت وزارة العدل بإنشاء شبكة قطاعية مشكّلة من شبكات محلية داخلية على مستوى كل الجهات القضائية تضمن الاتصال الإلكتروني والتبادل الفوري والمؤمن للمعطيات بين مختلف مصالح القطاع وفق نظام الأنترانات، حيث تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية بعضها ببعض إضافة إلى المحكمة العليا ومجلس الدولة.

تهدف هذه الشبكة إلى إنشاء ما يسمى بالجهات القضائية الافتراضية التي توفر الشبكات الإلكترونية الموحد، تمت برمجتها في شهر سبتمبر 2004 وشرع العمل في إنجازها في نوفمبر سنة 2005 وتم الانتهاء من المشروع سنة 2009، وفي إطار التحسين المستمر لمرفق القضاء وتجسيدها لأحكام القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة تم إعادة هيكلة شبكة الاتصال القطاعية وذلك من خلال الاعتماد وإرساء قواعد معطيات وطنية مركزية مع تعزيز الحماية لهذه القواعد وذلك بهدف تطوير الأنظمة المعلوماتية ولتعميم الاستفادة من خدمات قضائية نوعية عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومختلف الشركاء (محامين، محضرين قضائيين، إدارات عمومية... الخ)، وقد تم إنشاء العديد من قواعد البيانات المركزية:

1. قاعدة بيانات خاصة بشهادة الجنسية وضعت حيز الخدمة في 20 جانفي 2014.
2. قاعدة بيانات خاصة بصحيفة السوابق القضائية وضعت حيز الخدمة في 25 فيفري 2015.
3. قاعدة بيانات تسيير ومتابعة مشاريع الهياكل الأساسية وإنجازها.
4. إنشاء تطبيقية مركزية للتسيير الآلي لطلبات الحصول على الجنسية عن طريق التجنس.
5. قاعدة بيانات خاصة بالأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث.
6. قاعدة بيانات التسيير الإلكتروني للوثائق (GED).
7. قاعدة بيانات التسيير الآلي للتنبيهات ضد اختطاف الأطفال.
8. قاعدة بيانات التصديق عن بعد للوثائق القضائية لاستعمالها في الخارج.
9. قاعدة بيانات تسيير المسار المهني من خلال العمل بالبطاقة المهنية البيومترية.
10. قاعدة بيانات البصمات الوراثية (ADN) في المجال القضائي.
11. تطبيقية تسيير الجمهور العقابي الخاصة بفترة المحبوسين.

¹ عبد الحكيم عكا، الانجازات المحققة في مجال عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، 2019، متاح على الموقع: <https://www.mjjustice.dz> تاريخ آخر زيارة: 2019/04/10

12. النظام البيومتري لتحديد الأشخاص المطبق على مستوى المؤسسات العقابية.
13. وضع قيد الخدمة تقنية السوار الالكتروني في مجال الرقابة القضائية.
14. استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القانونية، مما سمح بتنظيم 1711 محاكمة عن بعد، اثنان منها نفذتا دوليا منذ بدء العملية من 07 أكتوبر 2015 إلى غاية 15 جانفي 2018).¹
- الشكل 4: هيكلية الشبكة الداخلية الخاصة بوزارة العدل



المصدر: (عبد الحكيم عكا، الإنجازات المحققة في مجال عصرنه قطاع العدالة في الجزائر).

متاح على الموقع: <https://www.mjustice.dz> تاريخ آخر زيارة: 2019/04/10.

2.3.3. إنجاز منصة خدمات الإنترنت ("ISP" Internet Service Platform):

في سنة 2003 تم تزويد قطاع العدالة بمنصة للولوج لشبكة الإنترنت ذات نوعية رفيعة وهي الأرضية التي تسمح بإيواء وضمان تسيير ذاتي للاتصالات الالكترونية وتعميم وصول المعلومة لكل موظفي العدالة من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل المؤسسات المعنية وتأوي هذه الأرضية:

1.2.3.3. موقع الواب المركزي (وزارة العدل) المتاح عبر شبكة الإنترنت عبر الرابط الإلكتروني (URL) التالي:

<https://www.mjustice.dz>

تم إنشاؤه في أواخر نوفمبر 2003 وكان يصدر باللغة الفرنسية ويهدف إلى إعلام المواطنين بكل النشاطات وزارة العدل وتنظيم القطاع ومهامه وبرامجه والخدمات التي يقدمها للجمهور وقد عرف هذا الخير العديد من التحسينات خاصة بعد استحداث مديرية العصرنه التي وضعت في اهتماماتها إصلاح الخدمة العمومية، تحول موقع وزارة العدل بعد ذلك إلى موقع لتقديم كل الخدمات في مجال العدالة وتطبيق القانون وذلك من خلال تخصيص فضاء لكل خدمة أو إنجاز أو مستحداث جديدة خاصة بقطاع العدالة وكانت البداية بتزويد جمهور المواطنين بمعلومات قانونية حول قضايا تهمهم كالمساعدة القضائية، الكفالة، رد الاعتبار، طلب العفو،

¹ عكا عبد الحكيم، رسالة حول عصرنه العدالة، مجلة المسار، المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، الجزائر، 2018، العدد 17، ص 17-18

الحصول على الجنسية... الخ، ومع استحداث تقنية التوقيع والتصديق الإلكترونيين أصبح بإمكان المواطن الحصول على العديد من الخدمات عن بعد انطلاقا من الموقع الإلكتروني لمركزي (<https://www.mjustice.dz>) عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل والتي تعتبر فضاء لتفاعل المواطنين مع الوزارة من خلال طرح انشغالاتهم وتساؤلاتهم عن طريق عناوين البريد الإلكتروني المتاحة: contact@mjustice.dz: يسمح للمواطنين بطرح انشغالاتهم وتساؤلاتهم حول مختلف المواضيع التي تهمهم كقضايا الأسرة الأحداث، الحالة المدنية، مصاريف التسجيل، شؤون المحبوسين، الممارسات التجارية... الخ. ويسمح أيضا باستقبال الاقتراحات والشكاوى وتتكفل خلية (**cellule de traitement des doléances de citoyen**) بالإجابة والرد على هذه الانشغالات أو تقوم بتوجيهها للهيئات المختصة إن دعت الضرورة لذلك وهي بذلك تهتم بمتابعة الرسائل الواردة حتى يتم الرد عليها وهذا ما يعكس حرصها الدائم على تقديم خدمة عمومية للمواطن في وقت قياسي.

infocasier@mjustice.dz: للإجابة على أسئلة المواطنين بخصوص خدمة طلب وتلقي صحيفة السوابق القضائية رقم 03 عبر الإنترنت.

infonasionalite@mjustice.dz: للإجابة على أسئلة المواطنين بخصوص خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية عبر الإنترنت.

2.2.3.3. مواقع الويب للمجالس القضائية:

في سعيها لتوسيع الاستفادة من تقنيات الإعلام والاتصال قامت وزارة العدل سنة 2005 بإنشاء المواقع الإلكترونية تدريجيا للجهات القضائية والمحكمة العليا ومجلس الدولة بالإضافة إلى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها وكذا مركز البحوث القانونية والقضائية، يوجد حاليا موقع ويب لكل مجلس قضائي بعدد إجمالي 48 موقع إلكتروني، تقدم معلومات حول نشاطات هذه المجالس القضائية.

ولقد استفادت جميع المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها وجميع المديرية المركزية للوزارة من خدمات البريد الإلكتروني، وأخذت عناوينها الشكل: mjustice.dz اسم الجهة القضائية-C

3.3.3. مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني¹:

تم استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني والذي تم وضعه حيز الخدمة ابتداء من تاريخ 13 سبتمبر 2014 لغرض تبادل الوثائق عبر الطرق الإلكترونية وإمكانية الاستغناء عن الدعائم الورقية ويضطلع هذا المركز الذي يتوفر على تجهيزات ومعدات عصرية بالمهام الأساسية التالية:

1. تسجيل أعوان وزارة العدل.
2. شخصنة مفاتيح المتدخلين (قضاة، أعوان الضبط... الخ) في النظام المعلوماتي وضمان المراقبة النوعية للبطاقة الإلكترونية التي تحتوي على شريحة التوقيع الإلكتروني.
3. التكفل بإرسال المفاتيح المشخصة نحو مختلف الجهات القضائية.

¹ عكا عبد الحكيم، مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني، وضع النظام التقني لشخصنة الشرائح، 2019، متاح على الموقع: <https://www.mjustice.dz>، تاريخ آخر زيارة (2019/04/10).

4. تسيير أنظمة مركز الشخصية وقواعد بياناته.
5. القيام بعمليات التكوين والمرافقة لفائدة المستعملين.
6. اقتراح حلول تقنية لتلبية حاجيات المتدخلين في الأنظمة ووضع حلول تقنية بغرض الاستجابة لحاجيات المتدخلين في المنظومات وحلول خاصة بالحفظ من أجل ضمان تأمين الأرشيف.
7. تطوير وصيانة البرمجيات الخاصة بمختلف المهن.
8. السهر على تطوير الأنظمة والحلول والبرمجيات والشبكات ذات الصلة بالشريحة الالكترونية.
9. التكفل بالأعمال التي تدخل ضمن اختصاص مختلف الهيئات القضائية والقيام ببحوث تعنى بتحسين استعمال الشريحة الالكترونية.
10. إعداد التقارير حول مجالات التطبيق والنشاط.
11. وضع حلول تقنية للمحافظة على البيانات قصد ضمان سلامة الأرشيف.
12. توفير الظروف المثلى لتخزين اللوازم (شرائح الشخصية القبلية، المفاتيح الالكترونية USB).
13. ضمان تطوير نظام الشريحة الالكترونية وتسييره.

ومواكبة للاحتياجات المستقبلية لوزارة العدل تم ترجيح الحل التقني القائم على بنية الأرضية المفتوحة التي تستند على شرائح من نوع **JAVACARD** والتي تمكن من تكيف التطبيقات مع المستجدات دون إدخال تغييرات على الهيكل العامة التي تم وضعها،

4.3.3. المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي لوزارة العدل¹:

إن الأنظمة الآلية المعتمدة في مجال عصنة العدالة لا يمكنها بلوغ النجاعة المرجوة دون توفير آليات للحماية وضمان السلامة والديمومة، ونظرا لطبيعة الخدمة العمومية لمرفق العدالة وحساسية المعطيات القضائية لارتباطها بالمصالح الخاصة للمواطنين فإن حماية النظام من أجل السير الحسن والمستمر تعد ضرورة إستراتيجية ملحة.

لتحقيق هذه الحماية تم إنشاء موقع احتياطي (**BACKUP**) لحماية مركز البيانات الأساسي (**DATA CENTER**) بتاريخ 03 ماي 2015 بالقليعة – تيارزة.

يسمح الموقع الاحتياطي باستمرارية تدفق مجمل الخدمات التي يقدمها قطاع العدالة بصفة مستقلة تماما عن الموقع المركزي المتواجد بالأبيار وذلك في حالة وقوع (حوادث أو كوارث طبيعية أو أعمال كيدية... الخ). عند الضرورة يقوم الموقع الاحتياطي (النجدة) بإعادة مجمل النظام إلى عمله بصفة فورية، وقد تم تصميم هذا الموقع وفقا للمعايير الدولية للتصدي لمختلف الإشكالات التي قد تتسبب في توقيف المركز الرئيسي.

¹ عكا عبد الحكيم، المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي القليعة"، 2019، متاح على الموقع: www.mjjustice.dz، تاريخ آخر زيارة (2019/04/16).

4. النتائج المتوصل إليها والأهداف المحققة لبرنامج التحول الرقمي لقطاع العدالة في الجزائر

أسفر برنامج التحول الرقمي في قطاع العدالة عن قفزة نوعية ظهرت نتائجها وأثارها لدى القضاة والمتقاضين ومساعدى العدالة وكل مستخدم ومستفيد من الخدمة القضائية والتي أصبحت تتسم بالسرعة والفعالية نتيجة الخطة الإستراتيجية المرسومة لتطوير الأنظمة الآلية للتسيير الداخلي المساعد على اتخاذ القرار وأخرى تستهدف مباشرة تحسين الخدمة العمومية.

1.4.1. إنجاز وتطوير أنظمة آلية في مجال التسيير الإداري والمساعدة على اتخاذ القرار وعلى رسم الاستراتيجيات

تم العمل في إطار عملية التحول الرقمي لقطاع العدالة على تصميم أنظمة معلوماتية مساعدة على اتخاذ القرار. تمكن من استغلال البيانات الإحصائية للنشاط القضائي لاتخاذ قرارات سليمة ورشيده توفر حلول ناجعة وبدائل متاحة لاختيار أنسب الحلول، ورسم الاستراتيجيات المستقبلية ومنها:

1.1.4. الجدول التحليلي:

هو نظام مساعد على اتخاذ القرار تم الشروع في إعداده في ديسمبر 2003 وأُستلمت الطبعة الأولى منه في فيفري 2004 ويعتبر بالنسبة للمسيرين وسيلة للتنظيم العقلاني للقطاع حيث يوفر مؤشرات تحليلية للتطورات الحاصلة في القطاع وقراءة حقيقية وشاملة لمختلف المعطيات المتعلقة بالهيكل القضائي (الجهات القضائية والمؤسسات العقابية) والوسائل المادية والمالية ومعلومات دقيقة ومحمية حول الموارد البشرية والمالية وحجم النشاط القضائي وطبيعة ونوعية الجرائم المقترفة والمعطيات الإحصائية لرسم الاستراتيجيات المستقبلية، كما يعتبر أداة تسمح بتقييم مدى إنجاز أهداف السياسة العامة للقطاع¹.

2.1.4. الخريطة القضائية:

هو نظام آلي يساعد على اتخاذ القرار انطلق هذا المشروع سنة 2005، كأداة مساعدة في عمليات إنشاء جهات قضائية جديدة، تكوين وتوزيع القضاة بناء على التشخيص المقدم في الجدول التحليلي وقد مكن هذا النظام من تحقيق ما يلي:

- التوزيع العقلاني والمدروس للمورد البشري (القضاة، موظفي أمانة الضبط والأعوان المتخصصين) على مختلف الجهات القضائية.
- تمكين المجلس الأعلى للقضاء من إعداد مخطط الحركة السنوية للقضاة في وقت وجيز وبنجاعة.
- ضبط وتحديد الاحتياج الآني والمستقبلي للمورد البشري وكذا التوزيع الجغرافي للهيكل القضائية (الجهات القضائية والمؤسسات العقابية) لتحقيق تغطية قضائية شاملة عبر ربوع الوطن.

أُستلم

المشروع في جوان 2006 وأُعتمد عليه لمعرفة الاحتياجات الآنية والمستقبلية من القضاة والموظفين على مستوى جميع الجهات القضائية.

3.1.4. نظام تسيير الموارد البشرية:

" يشكل نظام تسيير الموارد البشرية أداة لتطوير وعصرنة أسلوب تسيير المسار المهني للقضاة وسائر موظفي قطاع العدالة من أمناء ضبط وموظفي الأسلاك المشتركة فهو يسمح بالانتقال بوظيفة تسيير الموارد البشرية من تسيير كلاسيكي قائم على التوثيق والكتابة إلى مرحلة التسيير الآلي وهو بذلك يساهم في:

¹ بلعيز طيب، إصلاح العدالة في الجزائر (الإنجاز والتحدي)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008، ص ص 186-187

- حسن تسيير الموارد البشرية بالجهات القضائية.

- التحكم في ملفات القضاة والموظفين.

- المساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المسار المهني للقضاة وموظفي قطاع العدالة.

- إعطاء إحصائيات دقيقة لاستغلالها في تخطيط وتطوير الموارد البشرية للقطاع.

4.1.4. استعمال البصمة الوراثية ADN في الإجراءات القضائية:¹

" استجابة للتطورات التي يشهدها العالم في استعمال الوسائل العلمية في مجال الأبحاث شرعت وزارة العدل في إنشاء ووضع حيز الخدمة قاعدة معطيات خاصة بالبصمة الوراثية تسمح بحفظ جميع البصمات الوراثية المتحصل عليها من تحليل العينات البيولوجية الخاصة بالمشتبه فيهم والأشخاص المتوفين ومجهولي الهوية وضحايا الإجرام والمفقودين وكذا الأشخاص الذين لا يمكنهم الإدلاء بهويتهم بسبب مرض أو حادث أو خلل في قواهم العقلية وغيرهم واستعمالها في الإجراءات القضائية تسهلا لعمل القضاة في مجال البحث والتحري وكل الأجهزة الرسمية الأخرى، ولتأطير هذه العملية ومنحها الحجية القانونية قامت الوزارة بصياغة قانون (قانون رقم 03/16) متعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية وهو بمثابة سند قانوني يحدد قواعد وآليات استعمال البصمة استعمال البصمة الوراثية ويضمن عدم التعسف في اللجوء إليها دونما ضرورة تستدعي ذلك وهذا لحماية كرامة وحرمة حياتهم الخاصة من جهة ومن جهة أخرى ضرورة حفظ الأمن وحماية المجتمع من الإجرام بمختلف أشكاله، ويسمح هذا القانون بإثراء المنظومة التشريعية الجزائرية وتكييفها مع المعايير الدولية ويعد بذلك أول نص قانوني تتم صياغته منذ الاستقلال وجاء لسد الفراغ القانوني الموجود في هذا المجال بالرغم من استخدام هذه التقنية منذ سنوات.

2.4. انجاز وتطوير أنظمة آلية تساهم بصفة مباشرة في تحسين تجربة المواطن المستفيد من الخدمة العمومية

تعتبر تجربة المستفيد (CX) أحد الأركان الستة المهمة لاستراتيجيات التحول الرقمي، والمستفيد هنا هو المواطن المتلقي للخدمة العمومية القضائية وكذلك الهيئات العمومية، ولردم الفجوة القائمة بينه وبين مرفق العدالة منذ سنوات وتعزيز الثقة بينهما، قامت المديرية العامة للعصنة بتطوير أنظمة معلوماتية وآلية تتمحور حول تحسين تجربة المستفيد من هذه الخدمة.

1.2.4. نظام التسيير والمتابعة الآلية للملف القضائي:²

يعتبر النظام الآلي لتسيير الملف القضائي أحد ثمار التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية وهو منصة تعمل عليها عدة خدمات الكترونية أخرى ترجمت العمل القضائي إلى آليات الكترونية تمكن من التحكم في الملف القضائي (مدني، جزائي، إداري) ومتابعته آليا منذ دخوله إلى الهيئات القضائية بدرجات التقاضي الثلاث المحكمة، المجلس، المحكمة العليا كمحكمة رقابة وكذا المحاكم الإدارية التي يكون النزاع فيها إداريا أحد أطرافه أو كليهما شخصية معنوية، إلى غاية صدور الحكم أو القرار، تم تطويره سنة 2005 وعرف العديد من التحسينات والتحسينات إلى غاية يومنا هذا مواكبة للتعديلات في بعض القوانين وتصحيحا للنقائص وتداركا للثغرات التي تظهر أثناء استغلاله، ومن الخدمات التي تقدمها هذه المنصة لمختلف عملائها:

¹ د. أمينة بواشري، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017). المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد

11، جانفي 2018، ص 16

² د. أمينة بواشري، سالم بركاهم، نفس المرجع السابق، ص 17

■ الشبكات الإلكترونية:

موجود على مستوى جميع الجهات القضائية ويمكن المواطنين والمحامين من الاطلاع على مسار الملف القضائي آنيا وآليا دون عناء التنقل إلى مكاتب أمناء الضبط، كما يسمح بتسجيل العرائض فضلا عن طلب وسحب كل الوثائق الضرورية كالأحكام والقرارات في وقت قياسي وكذلك تسجيل الطعون بالنقض عن بعد للقضايا أمام المحكمة العليا، مع مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تخصيص فضاء خاص بهم.

■ نافذة متابعة سير الملف القضائي:

لتخفيف عبء التنقل إلى مختلف الجهات القضائية تم في سنة 2010 استحداث نافذة تمكن المتقاضين أو المحامي من معرفة مآل قضيتهم (حفظ الملف، المدولة والنظر، مؤجلة، تم الفصل فيها، في استماع الأطراف) وتتبع مسار الإجراءات المتخذة بخصوصها، تتم هذه المتابعة الآلية من خلال حصول المواطن أو المحامي على حساب الكتروني يجوي اسم المستخدم وكلمة المرور من الجهة القضائية المدولة لقضيته.

■ التبليغ عبر تقنية الرسائل النصية القصيرة SMS:¹

عبارة عن تقنية جديدة تسمح للمتقاضين بتتبع مآل قضاياهم بواسطة رسائل نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول، كما تمكن المحاكم من إرسال "الاستدعاء وتبليغ المتقاضين الكترونيا دون الحاجة إلى إرسالها عبر البريد العادي. تسمح هذه الخدمة بتبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير نفقات التبليغ وتسهيل الوصول للمعلومة القضائية في وقت قياسي، وهو إجراء اختياري يتم العمل به في حالة تأكيد المتقاضين لهذه الخدمة بعد تلقيه لرسالة نصية قصيرة من طرف الجهة القضائية المعنية. كما تسمح هذه المنصة بالتفاعل بين قضاة النيابة وقضاة التحقيق من خلال التبادل الإلكتروني للملفات الجزائية، كما أنها توفر بيانات إحصائية دقيقة ودقيقة حول تطور النشاط القضائي ما يضيف شفافية وموضوعية على العمل القضائي، بالإضافة لإمكانية التفتيش عن بعد وبالتالي أصبحت المتابعة والرقابة على أعمال القضاة ووكلاء الجمهورية ممكنة. وقد أسهمت هذه المنصة التفاعلية في تحقيق ففزة نوعية لكسب رهان السرعة، الدقة والشفافية في الأداء القضائي، حيث تقدمت نسبة تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية وتقلصت مدة الفصل في القضايا على مستوى المحاكم والمجالس القضائية.

الجدول 2: الفصل في المواد المدنية والإدارية والجزائية على المستوى الوطني خلال السداسي الأول من سنة 2010

نوع المواد	القضايا المدولة	القضايا المفصولة	نسبة الفصل
في المواد المدنية	373119	276207	74.02%
في المواد الإدارية	26910	17201	63.92%
في المواد الجزائية	1094483	1094483	100%
المجموع العام	1494512	1387891	92.86%

¹ Akka, A. (2019). consolidation de la reforme de la justice par l'intégration des TIC. [En ligne]. Available at: www.mjustice.dz

المصدر: المديرية الفرعية للإحصائيات والتحليل بوزارة العدل، إحصائيات الفصل في المواد المدنية والإدارية والجزائية على المستوى الوطني خلال السداسي الأول 2010، نشرة القضاة لوزارة العدل، العدد: 66، 2010، ص: 23.

2.2.4. النظام الآلي لصحيفة السوابق القضائية:

في إطار عملية التحول الرقمي لقطاع العدالة بالجزائر تم استلام المركز الوطني لصحيفة السوابق القضائية بتاريخ 06 فيفري 2004 والذي قام بتطوير والإشراف على النظام الآلي لصحيفة السوابق القضائية، مقدما بذلك خدمة عمومية هامة تتمثل في تسليم الصحيفة رقم 03 للمواطن والصحيفة رقم 02 للإدارات العمومية، وتم ربط المركز آليا بجميع الهيئات القضائية لتمكين المواطن من استخراج صحيفة السوابق القضائية من أي محكمة عبر التراب الوطني. تم تطوير هذا النظام سنة 2005 ليشمل المواطنين المولودين بالخارج وتمكينهم من سحب هذه الوثيقة، حين سنة 2006 ليصبح بالمعالجة الآلية لملفات رد الاعتبار بقوة القانون، ولتدعيم العمل عن بعد للنظام تم ربط المصالح الدبلوماسية والقنصليات التابعة لوزارة الخارجية بواجهة البحث الأوتوماتيكي في قاعدة البيانات الخاصة بصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية، وبإدخال تقنية التوقيع الإلكتروني تم تحسين تجربة المواطن المستفيد من هذه الخدمة من خلال:

- استخراج صحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 03) في وقت قياسي وعلى مستوى أي جهة قضائية.
 - إمكانية طلب الإدارات العمومية (للقسيمة رقم 02) لصحيفة السوابق القضائية عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل ابتداء من تاريخ 20 مارس 2014.
 - استخراج صحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 03) أو شهادة الجنسية ممضاتين الكترونيا عبر الانترنت ابتداء من تاريخ 25 فيفري 2015.
 - تمكين الجالية الجزائرية بالخارج والأجانب ممن سبق لهم الإقامة في الجزائر من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية أو شهادة الجنسية ممضاة الكترونيا عبر الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج ابتداء من 20/05/2015 عبر ثلاث مواقع نموذجية باريس، برشلونة، تونس وتعميمها ابتداء من تاريخ 20/07/2015.
 - تمكين الجالية الوطنية المقيمة بالخارج من سحب القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية ممضاة الكترونيا عبر الإنترنت ابتداء من تاريخ 30 أكتوبر 2015.
- وللاستفادة من هذه الخدمات يقوم المواطن بالتقدم لمرة واحدة إلى الجهات القضائية للتأكد من تسجيله ضمن قاعدة البيانات الوطنية للجنسية، يقوم أمين الضبط المكلف بالتحقق من هوية المعني ثم يسلمه وبصفة سرية وصل يحوي اسم المستخدم وكلمة المرور، يسمح له هذا الحساب بالولوج إلى الشبكة الداخلية، بعد مرور 48 ساعة يتلقى المعني رسالة نصية قصيرة sms تتضمن كذلك اسم مستخدم وكلمة مرور جديدتين للسماح له بالانتقال من بوابة الخدمات عبر الموقع (www.mjjustice.dz) إلى الشبكة الداخلية (**intranet**) يختار اللغة والخدمة المتاحة التي يريدتها ويقوم بسحب الوثيقة المطلوبة موقعة إلكترونيا ومعفاة من الرسم الجبائي.

3.2.4. نظام تسيير الجمهور العقابي

يدخل هذا النظام ضمن تطوير المنظومة العقابية وأنسنة السجون من خلال سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي لفئة المساجين، إذ يمكن من متابعتهم من يوم إيداعهم المؤسسات العقابية إلى غاية الإفراج عنهم، عُثم على المؤسسات العقابية سنة 2006 ويعتبر أداة مهمة لتنفيذ سياسة إعادة الإدماج من خلال تسيير مسار كل محبوس بداية من أسباب وظروف حبسه وسلوكه داخل الاحتباس إلى غاية نهاية عقوبته وإنتهاء الرعاية اللاحقة من خلال إعادة دمجهم في المجتمع كمواطن صالح، وقد مكن هذا النظام من:

14. إعداد برامج فردية لإعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي.

15. تقديم بيانات دقيقة وشاملة حول أهم التحولات لمختلف شرائح الوسط العقابي تساعد في اتخاذ قرارات بخصوص إنجاز مؤسسات جديدة وتصنيفها حسب خطورة المساجين (عالية الأمن، متوسطة الأمن، عادية).

3.2.4. نظام تسيير الأوامر بالقبض

يسمح هذا النظام بإدارة ومتابع عملية النشر الآلي والآني الواسع للأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث ممضاة إلكترونيا فور صدورهما من طرف الجهات القضائية، كما يمكن مصالح الضبطية القضائية من الاطلاع على قاعدة البيانات المركزية للأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث، مما عزز احترام الحقوق والحريات الفردية للمواطنين من خلال الحد من عمليات التوقيف التعسفي وغير المبررة.

4.2.4. نظام تسيير الأرشيف التاريخي

صمم وطور هذا النظام من أجل الحفاظ على الذاكرة الوطنية الجماعية من خلال التكفل بأرشيف أولئك الرجال الذين قدموا النفس والنفيس إبان حرب التحرير المجيدة و أفنو زهرة شباهم في غياهب سجون المستدمر الفرنسي الغاشم، إذ يمكنهم وذويهم من الحصول على وثائق الثبوتية وشهادات الوجود بالسجون الاستعمارية كما يساهم في الحفاظ على السجلات المحفوظة من التلف بفعل عاملي الزمن والاستعمال اليدوي المتكرر.

5.2.4. نظام الوضع تحت الرقابة الإلكترونية¹

إن ارتفاع عدد المحبوسين الموضوعين تحت النظر في الحبس المؤقت (الاحتياطي) سجل كنقطة سوداء في منظومة القضائية الجزائرية وشكل ضغطا كبيرا على المؤسسات العقابية، وبمخنا عن حلول مبتكرة للحد من هذه الظاهرة، تم وضع نظام الرقابة الإلكترونية كآلية بديلة للحبس المؤقت وكأحد أحدث برامج إعادة الإدماج، يعتمد هذا النظام على تقنية السوار الإلكتروني، حيث يوضع سوار إلكتروني أسفل كعب المتهم طيلة فترة المراقبة المحددة بأمر قضائي، هذا الأخير مزود بشريحة اتصال ترسل نقاط التموقع إلى مركز المراقبة الإلكترونية لتتبع ومراقبة حركة الشخص، وترسل رسائل نصية قصيرة sms في حالة خروجه من المنطقة المحددة أو محاولة إتلافه وكسره، وقد ساهمت هذه التقنية في تعزيز الحريات والحقوق الفردية للأشخاص المتابعين قضائيا.

¹ عكا عبد الحكيم، رسالة حول عصنة العدالة، مرجع سابق، ص ص 17-18

6.2.4. المحاكمات عن بعد:

مسايرة لعملية التحول الرقمي لقطاعها قامت وزارة العدل باعتماد تقنية حديثة ضمن منظومتها المعلوماتية المركزية وهي تقنية المحادثة المرئية عن بعد، وقد أقر القانون رقم 03-15 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة العدالة بجواز استعمال هذه التقنية أثناء سير الإجراءات القضائية، ويمكن استخدامها أثناء التحقيق القضائي من خلال استجواب وسماع الأطراف، وأثناء المحاكمة لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء عن بعد مما ساعد على عدم تأجيل المحاكمات بسبب غياب أحد الأطراف خاصة لأولئك الذين يسكنون في مناطق جغرافية بعيدة عن الجهة القضائية التي سيمثلون أمامها، كما خففت من حدة الإجراءات الأمنية وقللت من تكاليفها لحد كبير بالنسبة للمحبوسين خاصة الخطرين منهم من خلال سماع تصريحاتهم ومحاكمتهم عن بعد من أماكن تواجدهم بالمؤسسات العقابية ودون نقلهم إلى الجهة القضائية المختصة، وقد كفل القانون الجزائري حقوق وحرية الشخص الموقوف في اختيار المحاكمة عن بعد أو المحاكمة العادية. كما يتم استخدام هذه التقنية في العملية التكوينية لفائدة القضاة ومستخدمي العدالة من خلال تنظيم الدورات والمحاضرات عن بعد، وتعتمد على شبكة داخلية من الألياف البصرية العالية التدفق لتفادي الانقطاعات المتكررة وتأمين البيانات القضائية.

7.2.4. مركز النداء (Call center):¹

نظرا لتزايد حاجة المواطن للتوجيه والإعلام استحدثت وزارة العدل مركز النداء (وطني على مستوى الوزارة و محلي على مستوى المجالس القضائية النموذجية) يعمل بتقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (IP) عبر الشبكة الداخلية للقطاع، يقدم هذا المركز خدماته لمختلف الجهات القضائية والإدارات العمومية والمواطنين من خلال الاتصال بالرقم الأخضر المجاني "1078"، ويقدم فريق متخصص، مؤهل ومدرب إجابات وافية لانشغالات واستفسارات المواطنين المتصلين حول المستجدات القضائية، الاستشارات القانونية، الخدمات المقدمة عبر الخط (استخراج صحيفة السوابق القضائية والجنسية عبر الإنترنت... إلخ)، واستغلالا للبيانات يقوم النظام آليا بتسجيل وأرشفة المكالمات لإثراء قاعدة البيانات الوطنية التي تقدم إحصائيات دقيقة عن انشغالات المواطنين واهتماماتهم والتي تساعد صناع القرار على اتخاذ القرار كما يعتبر هذا المركز صورة من صور الديمقراطية التشاركية التي تخدم مصلحة المواطن بدرجة أولى من خلال مشاركته في الشأن العام تقديمًا للاقتراحات والأفكار وحتى العرائض والتظلمات.

¹ عكا عبد الحكيم، مركز النداء لوزارة العدل، 2019، متاح على الموقع: www.mjustice.dz، تاريخ آخر زيارة (2019/04/25).

الشكل 5: تنظيم مركز النداء (Call center)



المصدر

متاح على الموقع: www.mjustice.dz8.2.4. إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي:¹

بادرت وزارة العدل إلى تجسيد مشروع إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين كآلية جديدة في المجال القضائي، يهدف هذا المشروع إلى:

- تعزيز وتعميق مسار عصنة العدالة لتحسين وترقية أداء الخدمة العمومية لمرفق العدالة.
- تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النشاط القضائي.
- تعميم اللجوء إلى الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومساعدتي العدالة (المحامين، المحضرين

القضائيين... الخ)

1.8.2.4. التوقيع الإلكتروني:

تخفيفاً للإجراءات القضائية وعناء تنقل المواطن للحصول على مختلف الوثائق الإدارية والقضائية أدرجت وزارة العدل تقنية التوقيع الإلكتروني للوثائق والمستندات عن بعد عبر شبكة مؤمنة تضمن السرية والحماية للبيانات وفي وقت وجيز، وكذلك لأداء العمل القضائي بأريحية لمختلف الشركاء في القطاع، تُنفذ هذه التقنية من خلال منح كل قاضي (قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة) وعاون الضبط القضائي شريحة إلكترونية يخزن بها توقيعهم الخاص بطريقة مشفرة ومضمونة بواسطة لوحة التوقيع البيومتري للشريحة الإلكترونية، كما أن المالك هو الوحيد الذي يجوز على البطاقة كاملة التي تحتوي على المفتاح والشهادة الإلكترونية وتوقيع الخاص وتسمح هذه الشريحة المشحصنة بما يلي:

¹ د. أمينة بواشري، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017). المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد 06، العدد

- التوقيع والتسليم الإلكتروني للوثائق والعقود القضائية (صحيفة السوابق القضائية، شهادة الجنسية... الخ) والتي يتم قبولها كوسيلة إثبات لها نفس الحجية القانونية للإثبات بالكتابة على الورق بمجرد التعرف على هوية الشخص المصدر للتوقيع. كما تسمح بتبادل الوثائق إلكترونياً بين:

- الجهات القضائية (الإدارة المركزية والهيئات تحت الوصاية) عبر البريد الإلكتروني لتبادل مختلف الوثائق المضادة إلكترونياً.
- الجهات القضائية ومصالح الضبطية القضائية: محاضر التحري، تنفيذ تعليمات النيابة، متابعة نشر وتنفيذ الأوامر بالقبض والكف عن البحث.
- التأكد من صدور الوثيقة من الشخص المعرف.
- ضمان تطابق وانسجام المعطيات المرسلّة والمستقبلة (المتحصل عليها).
- مصداقية الدليل الخاص بإثبات صدور المعطيات من المرسل.
- الحماية من كل محاولات القرصنة.

2.8.2.4. التصديق الإلكتروني:

لاستخدام التوقيع الإلكتروني بطريقة آمنة و موثوقة يتدخل طرف ثالث وهو سلطة المصادقة لإعطاء التوقيع الإلكتروني فعاليته الكاملة، فالتوقيع الإلكتروني الذي لا يستند إلى شهادة من سلطة معتمدة للمصادقة على صحته تنعدم قوته الثبوتية وحجته القانونية، كما تحدد هذه السلطة أصحاب المفاتيح عن طريق إصدار شهادات إلكترونية للمصادقة على صحة التوقيع الإلكتروني وتعرف صاحب التوقيع وتمنع التلاعب به، كما تقع على عاتق صاحب الشهادة مسؤولية اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان سرية مفتاحه السري الخاص بالتوقيع الإلكتروني والحفاظ عليه.

تجدر الإشارة إلى أنه ولأول مرة على المستوى الوطني قامت وزارة العدل بتسجيل البرامج المستحدثة والمستعملة في الإمضاء الإلكتروني على مستوى المكتب الوطني لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة (ONDA)، كما قامت بلصق الشعار الرسمي لوزارة العدل على رقاقة الإمضاء الإلكتروني على مستوى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI) وهذا لضمان الحماية القانونية للبرامج ومنع أي استخدام غير شرعي على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد قامت وزارة العدل بوضع تحت تصرف كافة الإدارات والمؤسسات العمومية واجهة وتطبيقه للمصادقة على صحة الوثائق القضائية المضادة إلكترونياً، وذلك قصد التأكد عند الضرورة من مدى صحة المعلومات الواردة في الوثيقة المضادة إلكترونياً.

9.2.4. آلية التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين والمقيمين بالخارج:¹

بتاريخ 22 جوان 2016 وضعت وزارة العدل حيز الخدمة آلية جديدة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج، تمكن من التصحيح الإلكتروني عن بعد للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى الممثلات الدبلوماسية والقنصليات بالخارج، وذلك في إطار مواصلة تعميم استخدام تقنية الإمضاء الإلكتروني وبهدف تقريب الإدارة

¹ عكا عبد الحكيم، آلية التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين والمقيمين بالخارج، 2019، متاح على الموقع: www.mjjustice.dz، تاريخ آخر زيارة (2019/04/26).

من المواطن والتخفيف من أعباء وتكاليف تنقل الجالية الجزائرية إلى داخل الوطن، ومعالجة طلبات التصحيح في مدة زمنية قياسية، ويضمن هذا الإجراء سرية البيانات الشخصية وذلك من خلال وضع بروتوكول حماية يمنع أية إمكانية للقرصنة أو التدخل الخارجي. وفي الأخير فإن معظم الجهود المبذولة تمحورت حول ترقية شبكة نقل البيانات الوطنية، إنشاء قواعد بيانات مركزية تسمح بتقديم خدمات عبر الإنترنت، إدخال تقنية إصدار شهادات التصديق والتوقيع الإلكتروني، وكذا اعتماد إستراتيجية جديدة للانتقال من الأنظمة الملكية إلى تكنولوجيات المصدر المفتوح حيث هذا الاختيار يسمح بما يلي:

- تحقيق الاكتفاء التكنولوجي الذاتي، وذلك بتجنب الشروط التي تفرضها الشركات الحاصلة على تراخيص تشغيلية فيما يتعلق ببرامج المصدر المغلق.

- المساهمة في ترشيد النفقات.

- تجنب المخاطر المرتبطة بتسريب البيانات.

- إمكانية تطوير برامج قوية وآمنة.

- مرونة تكييف البرامج والتطبيقات مع احتياجات القطاع.

فإن هذه الخطة الإستراتيجية للعصرنة جعلت من الضروري تعميم التكوين في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع العاملين في قطاع العدالة في إطار تجسيد العدالة الرقمية.

3.4. وضع سياسة أمنية لحماية أنظمة المعلومات:

لا يمكن أن تتسع البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات إذا لم يتم وضع سياسة أمنية موثوقة وفعالة، وعليه فقد أولي أمن نظام المعلومات بأهمية خاصة من خلال التدابير التالية:

- وضع جميع الوسائل التقنية اللازمة لمنع الاستخدام غير المسموح به لتعديل أو تحويل نظام المعلومات، وقد تم إنشاء خلية مراقبة للتدخل فورا في حال لوحظ أي تهديد حبيث أو تسلل.

عدد الهجمات: بلغ عدد محاولات اقتحام بوابة وزارة العدل سنة 2017، 31289 محاولة من داخل البلاد.

160030179 محاولة من خارج البلاد منها 3345630 من الولايات المتحدة الأمريكية و133009 من إسرائيل.

- إنشاء مركز احتياطي للأنظمة الحاسوبية تابع لوزارة العدل من اجل ضمان الاستعادة الفورية والفعالية لجميع أنشطة الموقع الرئيسي (Data Center) في حالة عطل أو كارثة طبيعية.

4.4. الخدمات الفورية للهيئات والمؤسسات الوطنية، ونقل الخبرات إلى بلدان الجوار:

1.4.4. الخدمات الفورية للهيئات والمؤسسات الوطنية:

بفضل تعميم استخدام تقنية الإمضاء الإلكتروني الآلي، وضعت وزارة العدل آلية جديدة لصالح القطاعات والإدارات العمومية ومصالح الضبطية القضائية من أجل تمكينهم من الاطلاع واستخراج الوثائق القضائية على غرار صحيفة السوابق القضائية رقم 2ن أوامر القبض، أوامر الكف عن البحث، أوامر المنع من مغادرة التراب الوطني ممضاة الكترونيا، وضعت هذه الخدمات تحت تصرف كل من:

1. مصالح رئاسة الجمهورية.

2. وزارة الدفاع الوطني (مصالح الأمن العسكري، مديرية القضاء العسكري، مديرية الموارد البشرية، قيادة الدرك الوطني والمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام بوشاوي).
 3. وزارة الداخلية (المديرية العامة للأمن الوطني، المخبر الوطني للشرطة العلمية).
 4. وزارة المالية.
 5. وزارة التجارة (المركز الوطني للسجل التجاري).
 6. وزارة التضامن الوطني والأسرة وشؤون المرأة.
 7. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
 8. وزارة السياحة والصناعات التقليدية.
 9. وزارة الفلاحة والصيد البحري (المديرية العامة للغابات).
 10. وزارة النقل والأشغال العمومية.
- 2.4.4. نقل الخبرات إلى دول الجوار:

لتقديم الدعم وإكساب المهارات والمساعدة على تحديث الأنظمة الإدارية القضائية وبعد اكتساب الإطار الجزائري لوزارة العدل الخبرة والكفاءة في مجال التحول الرقمي، طلبت مجموعة من الدول مساعدتها ومرافقتها من أجل عصرنه منظوماتها القضائية ونقل الخبرات المكتسبة لها، على سبيل المثال موريتانيا، غينيا، مالي، حيث قامت مجموعة مكون من قضاة ومهندسي الإعلام الآلي تابعين للمديرية العمة لعصرنه العدالة بإجراء زيارتين لجمهورية مالي، الزيارة الأولى كانت في شهر جويلية 2017 من أجل إجراء دراسة ميدانية والقيام بحوصلة عن النظام القضائي المال، والزيارة الثانية في فيفري 2018 من أجل تثبيت تطبيقاتي تسير الملف القضائي وصحيفة السوابق القضائية على مستوى وزارة العدل المالية (المجالس والمحاكم).

5.4. آفاق التحول الرقمي قطاع العدالة:¹

يعرف قطاع العدالة الجزائرية آفاقا واعدة للتحول الرقمي فهو يصبو إلى تحقيق:

- نقلة رقمية نحو عدالة إلكترونية (E-justice) في ظل التطورات الجديدة لقطاع العدالة، ولاسيما التحولات التكنولوجية في النظام القضائي وكذا قطاع السجون فإن الرؤية الإستراتيجية للوزارة 2018-2035 مبنية على المحاور التالية:
 - تحقيق ارتفاع ملموس في التكنولوجيا الرقمية والترتيب من البلدان الأكثر تقدما في هذا المجال.
 - توطيد الثقة بين السلطة القضائية والمواطن.
 - تجسيد مبدأ (الجودة بأقل سعر) من خلال تزويد المواطنين بخدمات قضائية في مستوى تطلعاتهم.
- من اجل كل هذا حددنا 07 مسارات تكنولوجية لتحقيق التحول الرقمي الناجح:
1. توحيد التكنولوجيا واعتماد المصدر المفتوح (Open source).
 2. إضفاء الطابع المادي الكامل على الإجراءات الإدارية في وزارة العدل (De-mat Process).

¹ عكا عبد الحكيم، رسالة حول عصرنه العدالة، مرجع سابق، ص ص 17-18

3. إضفاء الطابع المادي على التعاملات بين الهيئات العمومية، دون تدخل المواطن (E-Gov).
 4. اعتماد نظام خاص بوزارة العدل من أجل تسيير الموارد العمومية (ERP).
 5. زيادة الواقع الافتراضي.
 6. ذكاء الأعمال والبيانات الكبيرة (BI&BIG DATA).
 7. إنترنت الأشياء (IOT).
- هذه هي المحاور الرئيسية لبرنامج عصرنه قطاع العدالة وآفاقه.

5. خاتمة:

خطا قطاع العدالة في الجزائر أولى خطواته على مسار التحول الرقمي مع مطلع ألفية الثالثة ألفية العصر الرقمي مسيرة عرفت عدة محطات لرسم الاستراتيجيات ووضع المشاريع، والتي تهدف في مجملها إلى توطيد الثقة بين المواطن وعدالته، باعتباره المستفيد الأول من الخدمة القضائية والركن الأساس في عملية التحول الرقمي وهذا ما تجسد على أرض الواقع من خلال النتائج المحققة التي أسهمت بشكل كبير في تحسين تجربة المستخدم وتزويده بخدمات قضائية تتميز بالسرعة، الشفافية، الجودة والتنوعية. خدمات تستجيب لتطلعاته وطموحه في عدالة قوية ونزيهة، هذه الرحلة الرقمية المكلفة بالنجاحات والانجازات والمحفوفة بالتحديات جعلت قطاع العدالة في الجزائر يتطلع لأن يكون قطاعا رائدا ونموذجيا لباقي القطاعات الوزارية الأخرى للحدو حذوه والاستفادة من تجربته الرقمية.

■ التوصيات:

هذه بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها:

1. إعادة إطلاق نظام المراقبة الإلكترونية باستعمال تقنية السوار الإلكتروني بعد تقييمه وعمل التصحيحات اللازمة عليه.
2. تعميم تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي لتشمل الأعوان والخبراء القضائيين.
3. مواصلة العمل بتقنية المحادثة المرئية عن بعد خاصة بعد ثبوت نجاعتها أثناء جائحة كوفيد 19، وذلك لتسهيل واستمرارية عملية التقاضي.
4. ضرورة الاستغلال الناجع والفعال للبيانات الإحصائية للنشاط القضائي لاتخاذ قرارات سليمة ورشيده.
5. تصميم وتطوير خدمات قضائية تستهدف تحسين تجربة المواطن المستفيد منها.
6. ضرورة تبني تقنيات التحول الرقمي كذكاء الأعمال والبيانات الضخمة (BI&BIG DATA) وإنترنت الأشياء (IOT).
7. الاستفادة من التجارب الرائدة عالميا في مجال التحول الرقمي كالتجربة السنغافورية وإجراء التوأمة معها.

6. قائمة المراجع:

● المؤلفات:

- بلعيز طيب، إصلاح العدالة في الجزائر (الإنتاج والتحدي)، دار القصبية للنشر، (الجزائر، دار القصبية للنشر، 2008). ص ص 186-187.
- د. الدهيشي معاذ، ماهو التحول الرقمي؟ وكيف تحققه؟ دليل إرشادي للقادة الإداريين، (الرياض، المملكة العربية السعودية، وحدة التحول الرقمي، 2019)، ص 1.

- د. الدهيشي معاذ، نفس المرجع السابق، ص ص 6-8.

- د. الدهيشي معاذ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

● المقالات:

- د. أمينة بواشري، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018، ص ص 16-17.

- د. أمينة بواشري، سالم بركاهم، نفس المرجع السابق، ص ص 25-27.

- عكا عبد الحكيم، رسالة حول عصرنة العدالة، المسار، المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الجزائر، العدد 17، فيفري 2018، ص ص 17-18.

● مواقع الإنترنت:

- ربيع أبو شقرا، ميشال غازي الخوري، أندرو آرثرش (2019)، تحفيز التحول الرقمي على نطاق وطني: المنهجية الشاملة ودور الحكومة. متاح على الموقع: <https://hbrarabic.com>، تاريخ آخر زيارة (2019/04/15).

- د. عدنان مصطفى البار (2018)، التحول الرقمي كيف ولماذا؟، متاح على الموقع: <http://awforum.org>، تاريخ آخر زيارة (2022/03/31).

- عكا عبد الحكيم (2019)، مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني، وضع النظام التقني لشخصنة الشرائح. متاح على الموقع: <https://www.mjustice.dz>، تاريخ آخر زيارة (2019/04/10).

- عكا عبد الحكيم (2019)، المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي القليعة"، متاح على الموقع: www.mjustice.dz، تاريخ آخر زيارة (2019/04/16).

- عكا عبد الحكيم (2019)، آلية التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين والمقيمين بالخارج، متاح على الموقع: www.mjustice.dz، تاريخ آخر زيارة (2019/04/26).

- عكا عبد الحكيم (2019)، مركز النداء لوزارة العدل، متاح على الموقع: www.mjustice.dz، تاريخ آخر زيارة (2019/04/25).

- وزارة العدل الجزائرية (2019)، تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، متاح على الموقع: <https://www.mjustice.dz>، تاريخ آخر زيارة (2019/04/08).

- Akka, A. (05 Mai 2019). consolidation de la reforme de la justice par l'intégration des TIC. [En ligne].

Available at: www.mjustice.dz

- PTC- Parametric technology Corporation.(23 Avril 2018). Executive Summary :industrie 4.0 Maturity Index, Managing the Digital Transformation. [En ligne] , Available at: <https://www.ptc.com/>

- Siebel, T. M. (2017). Why digital transformation is now on the CEO's shoulders. [En ligne]. Available at: <https://www.mckinsey.com/business-functions/digital-mckinsey/our-insights/Why-digital-transformation-is-now-on-the-CEOs-shoulders>